

المغرب يطلق هيئة فسخ الديون لتسوية القروض المتعسرة

معالجة العقبات القانونية لضبط وسائل سداد الدين وقواعدها



إحاطة دائمة لتخفيف آثار الوباء

وتحملت الدولة والقطاع المصرفي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والإستهلاك للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020. وقال خبراء في الاقتصاد إنه منذ مارس الماضي، لم يعتمد أي نص تنظيمي أو تشريعي يعدل لبعض الوقت، الفصل الخامس من القانون التجاري من أجل السماح بمرور فترة اقتصادية مفيدة في نظام قانون صعوبات الشركات.

وتتخوف المصارف من إمكانية استمرار اتساع دائرة القروض المعسرة، نظرا للظرفية التي يمر بها النسيج الاقتصادي الوطني بسبب كورونا، وانعكاس ذلك على الوضعية الاجتماعية والمالية للمستخدمين والعاملين في القطاع الخاص.

ويعتبر الخبير الاقتصادي الساري، أنه لا يكفي أن يعتمد البنك المركزي الهيئة من أجل استخلاص الديون أو فسخها من طرف طالبي القروض خاصة الشركات التي تعيش ضائقة مالية بسبب أزمة ما كما هو الحال مع كورونا.

وتشدد الساري، على ضرورة البحث عن حلول بديلة كالدخول بصفة شريك بحصة الديون ومواكبة الشركات التي تعاني من مشاكل في التسيير، وربما كذلك يمكن أن يدخل على الخط صندوق محمد السادس للاستثمار ليكون أحد المساهمين في تجنب إفلاس الشركات التي تعيش أزمة سيولة.

وفي هذا السياق أكد محافظ بنك المغرب أنه طلب من الأمانة العامة للحكومة تنسيق كل هذه الجوانب مع القطاعات الوزارية المعنية، بهدف إيجاد حلول لهذه الإشكاليات في أفضل الظروف وفي أسرع وقت ممكن.

المئة، بفعل تسارع القروض الممنوحة للمقاولات إلى 5.6 في المئة، وتباطؤ تلك المقدمة إلى الأسر إلى 3.6 في المئة. ويعتقد الساري أنه بالنسبة إلى توقيت الإعلان على هذه الهيئة فإنه لا علاقة له بالفترة الحرجة التي تمر منها مجموعة من الشركات لأن إنشاء الهيئة يتطلب مجموعة من الشروط لكن الهدف هو الاستعداد لمرحلة ما بعد كورونا.

وأضاف الساري أن هذا المشروع سيجنب المصارف المغربية تكبد خسائر كبيرة كما سيجعل من الشركات وطالبي القروض يفكرون جيدا قبل الجوء إلى طلب القروض. وأوضح المسؤول البنكي الجواهري، أن "عملية تحصيل الديون المصرفية، تواجه مجموعة من الصعوبات، خاصة أن الإجراءات القضائية لا تسهل حل مشكلة الديون المتعسرة".

ويرى خبراء المالية، أن الوضع هش بالفعل للعديد من الشركات المغربية، ومع ذلك، فإن التوقعات للنصف الأول من العام متشائمة، ومن المتوقع حدوث موجة كبيرة من حالات إفلاس الشركات، مما قد يتسبب في صعوبات خطيرة للمصارف التي دعمتها.

ولهذا يؤكد الساري لـ"العرب"، أن مشروع هيئة فسخ الديون لا يجب أن يقوم على مبدأ سداد القروض المتعسرة الأداة بل يجب أن يكون شريكا حقيقيا لمجموعة من الشركات التي تعيش أزمات مالية، وكذلك لا يجب أن يقتصر على محور محافظة الدار البيضاء-طنجة بل أن يشمل جميع الجهات خاصة في المناطق الزراعية حيث تتواجد وحدات صناعية تشغل الآلاف من العمال.

وحسب البنك المركزي المغربي، فإن الديون المتعسرة أصبحت تمثل 7.7 في المئة من مجموع القروض، أي ما يعادل 10 في المئة لدى الشركات، ونحو 8 في المئة لدى الأسر.

وبلغت نسبة الديون المتعسرة أكثر من 20 في المئة في كل من قطاع النسيج والسياحة ومواد البناء، بحسب محافظ بنك المغرب، مضيفا، "استدعت هذه الديون تخصيص مؤونات بلغت حوالي 57 مليار درهم، (6.3 مليار دولار)".

وسجل الجواهري، في لقاء صحفي عقب الاجتماع الفصلي الأول لبنك المغرب لسنة 2021، أنه على المستوى القانوني "سيكون من الضروري مراجعة عدد من أحكام قانون الإلتزامات والعقود، وكذلك القانون التجاري"، مشيرا إلى أن الشق المؤسساتي يشمل جميع التشريعات التي تخص تحويل الديون إلى هيئة ما، وكذلك وسائل وقواعد تحصيلها.

ولفت الخبير الاقتصادي رشيد الساري أن "المصارف المغربية وفي ظل الفراغ الذي تعيشه المنظومة التشريعية والجزائية تلجأ إلى مؤسسات خاصة أو توكل محامين للقيام بعملية استخلاص الديون لذلك، وإلى أن ترى هذه الهيئة النور يجب مراجعة قانون العقود والالتزامات من جهة ومنظومة الجبايات الخاصة بالنسبة للقروض التي تم إلغاؤها من طرف المصارف لعسر في استرجاعها".

وأوضح الساري في تصريح لـ"العرب"، أن مشروع إنشاء هيئة فسخ الديون ليس وليد اللحظة بل تمت مناقشته والإعداد له منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهو يرمي بالأساس لتوكيل المصارف لهيئة خاصة تتولى استخلاص ما يذمه عمالها الذين تعثر عليهم أداء المتأخرات لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وأقرت الحكومة الأردنية الأرباء حزمة برامج تحفيزية للاقتصاد بقيمة 448 مليون دينار (630 مليون دولار)، للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها جائحة كورونا.

وقال رئيس الوزراء بشر الخصاونة، في إجتماع صحفي "قرر مجلس الوزراء مجموعة من الإجراءات والبرامج التخفيفية والتحفيزية بقيمة 448 مليون دولار؛ للمساهمة في الحد من تداعيات جائحة كورونا". وأكد الخصاونة أن "البرامج التخفيفية الجديدة لن تزيد عجز الموازنة"، دون تفاصيل بشأن مصادر توفير المبلغ. ويرى محللون أن عدم إفصاح الحكومة عن مصادر تمويل هذه الحزمة يكشف عن عمق أزمة عجز الموازنة وشح الموارد ما يعرقل خطط إنعاش الاقتصاد ويزيد من الضغوط ويلفت خبراء إلى أن السلطات تستهدف شراء السلم الاجتماعي وحماية الشركات والوظائف غير أن حقيقة الوضع المالي لا تضمن هذه الأهداف. وتتضمن الإجراءات، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوسيعها وتمديدتها، والمحافظة على فرص العمل القائمة في القطاع الخاص وتحفيز التوظيف والتخفيف من الآثار على قطاع النقل العام والأنشطة الاستثمارية.

وأضاف "ما زلنا في ذروة انتشار الوباء وفي وضع حرج وحساس للغاية.. مجموعة من الإجراءات والبرامج الصحية والمواطنة، والحفاظ على القدرة الاستيعابية لنظامنا الصحي الذي يتعرض لضغط شديد".

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوطات بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي جائحة كورونا عالميا، وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال 2020 مقارنة مع 2019. وكانت الحكومة الأردنية أوضحت في وقت

حاولت الحكومة المغربية إيجاد حلول لمواجهة الديون المتعسرة بالنسبة إلى المصارف عبر تفكيك العقبات القانونية والإجرائية لمعالجة هذه الأزمة، وضبط مشروع هيئة تتولى تسوية القروض المتعسرة حيث تأتي الخطوة في ظل توقف نسبي لبعض الأنشطة الاقتصادية وانخفاض المعاملات بفعل جائحة كورونا.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلق المغرب مشروع "هيئة فسخ الديون" لتسوية إشكاليات الدين المتعلقة بالمصارف، التي سجلت تراجعاً في المعاملات مما أثر على أداءها العام، في ظل توقف عدد كبير من العملاء عن سداد أقساط القروض فضلا عن ضغوط تحمل الدولة والقطاع المصرفي للتكلفة الكاملة للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والإستهلاك خلال ذروة الأزمة الصحية.

وفي هذا الإطار قال عبد اللطيف الجواهري محافظ بنك المغرب المركزي، إن مشروع "هيئة فسخ الديون"، المتعلق بالديون المتعسرة للمصارف المغربية على الطريق الصحيح، موضحاً أن هذا المشروع معقد للغاية، نظراً للجوانب القانونية والمالية والمؤسسية المرتبطة به.

وسجل الجواهري، في لقاء صحفي عقب الاجتماع الفصلي الأول لبنك المغرب لسنة 2021، أنه على المستوى القانوني "سيكون من الضروري مراجعة عدد من أحكام قانون الإلتزامات والعقود، وكذلك القانون التجاري"، مشيرا إلى أن الشق المؤسساتي يشمل جميع التشريعات التي تخص تحويل الديون إلى هيئة ما، وكذلك وسائل وقواعد تحصيلها.

ولفت الخبير الاقتصادي رشيد الساري أن "المصارف المغربية وفي ظل الفراغ الذي تعيشه المنظومة التشريعية والجزائية تلجأ إلى مؤسسات خاصة أو توكل محامين للقيام بعملية استخلاص الديون لذلك، وإلى أن ترى هذه الهيئة النور يجب مراجعة قانون العقود والالتزامات من جهة ومنظومة الجبايات الخاصة بالنسبة للقروض التي تم إلغاؤها من طرف المصارف لعسر في استرجاعها".

وأوضح الساري في تصريح لـ"العرب"، أن مشروع إنشاء هيئة فسخ الديون ليس وليد اللحظة بل تمت مناقشته والإعداد له منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهو يرمي بالأساس لتوكيل المصارف لهيئة خاصة تتولى استخلاص ما يذمه عمالها الذين تعثر عليهم أداء المتأخرات لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وأقرت الحكومة الأردنية الأرباء حزمة برامج تحفيزية للاقتصاد بقيمة 448 مليون دينار (630 مليون دولار)، للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها جائحة كورونا.

وقال رئيس الوزراء بشر الخصاونة، في إجتماع صحفي "قرر مجلس الوزراء مجموعة من الإجراءات والبرامج التخفيفية والتحفيزية بقيمة 448 مليون دولار؛ للمساهمة في الحد من تداعيات جائحة كورونا". وأكد الخصاونة أن "البرامج التخفيفية الجديدة لن تزيد عجز الموازنة"، دون تفاصيل بشأن مصادر توفير المبلغ. ويرى محللون أن عدم إفصاح الحكومة عن مصادر تمويل هذه الحزمة يكشف عن عمق أزمة عجز الموازنة وشح الموارد ما يعرقل خطط إنعاش الاقتصاد ويزيد من الضغوط ويلفت خبراء إلى أن السلطات تستهدف شراء السلم الاجتماعي وحماية الشركات والوظائف غير أن حقيقة الوضع المالي لا تضمن هذه الأهداف. وتتضمن الإجراءات، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوسيعها وتمديدتها، والمحافظة على فرص العمل القائمة في القطاع الخاص وتحفيز التوظيف والتخفيف من الآثار على قطاع النقل العام والأنشطة الاستثمارية.

وأضاف "ما زلنا في ذروة انتشار الوباء وفي وضع حرج وحساس للغاية.. مجموعة من الإجراءات والبرامج الصحية والمواطنة، والحفاظ على القدرة الاستيعابية لنظامنا الصحي الذي يتعرض لضغط شديد".

الهيدروجين الأخضر عنوان سباق عالمي عابر للقارات

وقف الاعتماد على الكربون وتخزين للكهرباء المتجددة

يشكل الهيدروجين الأخضر قاطرة التحولات إلى الطاقة المراعية للبيئة، حيث تتزايد رهانات البلدان المتقدمة على الاستثمارات والمشاريع في هذا المجال لتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري مما يهدد قلب خارطة الطاقة العالمية.

باريس - تتنافس الدول والمجموعات الصناعية في أقطار العالم قاطبة خصوصا في أوروبا للإعلان عن خطط واستثمارات في إطار السباق على مشاريع الهيدروجين المرعى للبيئة، فيما تتسارع الأنظار في هذا المجال أيضا إلى الصين. ومحطات التعبئة "إير ليكيد".

ويقول جيرو فاروجيو "في ظل رغبتها في إلغاء الاعتماد على الكربون في الاقتصاد وقدرتها على تقليص الأكلاف، هل يمكن للصين الهيمنة على التزود بأجهزة التحليل الكهربائي كما الحال مع وحدات القياس الشمسية، يبدو ذلك محتملا".

في المقابل تعزز أوروبا قدراتها في هذا المجال. وتوضح شارلوت دو لورجيرييل من شركة سبا بارتنرز أن "ثلاثة بلدان تتمايز في هذا الإطار، وهي ألمانيا المتقدمة في مجال النقل، وفرنسا الأكثر تقدما على مستوى الإنتاج وهولندا القوية في البنى التحتية الغازية".

ويرمي الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على الهيدروجين بنسبة تتراوح بين 12 ونحو 14 في المئة ضمن مزيج الطاقة في 2050 (في مقابل 2 في المئة حاليا)، كما يشجع على التعاون في المجال.

لكن هذا لم يمنع وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير من إعلان طموح بلاده احتلال "صدارة المصدرين والمنتجين" في العالم. ويخشى نيكولا مازوتشي أيضا أن يدفع الاتحاد الأوروبي ثمن "نقص الإستراتيجية الشاملة في مجال الطاقة".

فيما قد يتشكل الهيدروجين مجرد وسيلة لسد الفراغ. ولناحية القطاع الصناعي تحاول شركات الطاقة فرض نفسها من خلال عمليات استحواذ خصوصا في شركات ناشئة أو في تحالف مجموعات. وهذه حال "توتال" و"إنجي" المتحالفين لتطوير أكبر موقع لإنتاج الهيدروجين المرعى للبيئة في فرنسا.

ويقول الأستاذ في المعهد الحر للعلاقات الدولية ميكا ميريد "هم يعتمدون إستراتيجية تقوم على منافسة اللاعبين التاريخيين في قطاع الهيدروجين ويسعون بدورهم إلى أن يصبحوا منتجين للطاقة".

وفي حال حققت هذه الإنذاعة العالمية مبتغاها، قد يسهم الهيدروجين في قلب خارطة الطاقة العالمية. وقد سجلت أخطا تقاضيات وخلط للأوراق في هذا الإطار. وتقربت ألمانيا من المغرب لتطوير إنتاج الهيدروجين المتأتي من الطاقة الشمسية. ويستهدف مشروعاً "غرین سباير" و"غرین فلامينغو" شق طرق بحرية للهيدروجين وناويبب غاز لربط إسبانيا والبرتغال بشمال أوروبا.

وتشير شارلوت دو لورجيرييل إلى أن هذه المشاريع ترمي أيضا إلى "إقامة شبكات تزويد لوجستية جديدة، ما سيبيح الإستيراد من صحراء تشيلي أو الصحراء الكبرى، حيث تتوفر مصادر طاقة شمسية وافرة".

وتشير شارلوت دو لورجيرييل إلى أن هذه المشاريع ترمي أيضا إلى "إقامة شبكات تزويد لوجستية جديدة، ما سيبيح الإستيراد من صحراء تشيلي أو الصحراء الكبرى، حيث تتوفر مصادر طاقة شمسية وافرة".



بصمة الإنتاج الفرنسية مهمة

باريس - تتنافس الدول والمجموعات الصناعية في أقطار العالم قاطبة خصوصا في أوروبا للإعلان عن خطط واستثمارات في إطار السباق على مشاريع الهيدروجين المرعى للبيئة، فيما تتسارع الأنظار في هذا المجال أيضا إلى الصين. ومحطات التعبئة "إير ليكيد".

ويقول جيرو فاروجيو "في ظل رغبتها في إلغاء الاعتماد على الكربون في الاقتصاد وقدرتها على تقليص الأكلاف، هل يمكن للصين الهيمنة على التزود بأجهزة التحليل الكهربائي كما الحال مع وحدات القياس الشمسية، يبدو ذلك محتملا".

في المقابل تعزز أوروبا قدراتها في هذا المجال. وتوضح شارلوت دو لورجيرييل من شركة سبا بارتنرز أن "ثلاثة بلدان تتمايز في هذا الإطار، وهي ألمانيا المتقدمة في مجال النقل، وفرنسا الأكثر تقدما على مستوى الإنتاج وهولندا القوية في البنى التحتية الغازية".

ويرمي الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على الهيدروجين بنسبة تتراوح بين 12 ونحو 14 في المئة ضمن مزيج الطاقة في 2050 (في مقابل 2 في المئة حاليا)، كما يشجع على التعاون في المجال.

لكن هذا لم يمنع وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير من إعلان طموح بلاده احتلال "صدارة المصدرين والمنتجين" في العالم. ويخشى نيكولا مازوتشي أيضا أن يدفع الاتحاد الأوروبي ثمن "نقص الإستراتيجية الشاملة في مجال الطاقة".

فيما قد يتشكل الهيدروجين مجرد وسيلة لسد الفراغ. ولناحية القطاع الصناعي تحاول شركات الطاقة فرض نفسها من خلال عمليات استحواذ خصوصا في شركات ناشئة أو في تحالف مجموعات. وهذه حال "توتال" و"إنجي" المتحالفين لتطوير أكبر موقع لإنتاج الهيدروجين المرعى للبيئة في فرنسا.

ويقول الأستاذ في المعهد الحر للعلاقات الدولية ميكا ميريد "هم يعتمدون إستراتيجية تقوم على منافسة اللاعبين التاريخيين في قطاع الهيدروجين ويسعون بدورهم إلى أن يصبحوا منتجين للطاقة".

وفي حال حققت هذه الإنذاعة العالمية مبتغاها، قد يسهم الهيدروجين في قلب خارطة الطاقة العالمية. وقد سجلت أخطا تقاضيات وخلط للأوراق في هذا الإطار. وتقربت ألمانيا من المغرب لتطوير إنتاج الهيدروجين المتأتي من الطاقة الشمسية. ويستهدف مشروعاً "غرین سباير" و"غرین فلامينغو" شق طرق بحرية للهيدروجين وناويبب غاز لربط إسبانيا والبرتغال بشمال أوروبا.

وتشير شارلوت دو لورجيرييل إلى أن هذه المشاريع ترمي أيضا إلى "إقامة شبكات تزويد لوجستية جديدة، ما سيبيح الإستيراد من صحراء تشيلي أو الصحراء الكبرى، حيث تتوفر مصادر طاقة شمسية وافرة".

وتشير شارلوت دو لورجيرييل إلى أن هذه المشاريع ترمي أيضا إلى "إقامة شبكات تزويد لوجستية جديدة، ما سيبيح الإستيراد من صحراء تشيلي أو الصحراء الكبرى، حيث تتوفر مصادر طاقة شمسية وافرة".



بصمة الإنتاج الفرنسية مهمة

شارلوت دو لورجيرييل
ألمانيا تميز في النقل
وفرنسا في الإنتاج
وهولندا في البنى التحتية

ويكمن الهدف في التحكم بكامل السلسلة أو جزء منها على الأقل. ويمكن الحصول على الهيدروجين الأخضر من خلال التحليل الكهربائي للماء مع الطاقة الكهربائية المتجددة، وهو يستلزم تطوير الطلب وأيضا البنى التحتية الخاصة بالنقل.

وجرى الإعلان عن خطط وطنية تجمع بين التعاون وإستراتيجيات مختلفة جدا أحيانا من الهيدروجين الأخضر من وإلى أخرى تستعين بمصادر الطاقة النووية أو حتى بالغاز.

ووضعت الولايات المتحدة خارطة طريق جديدة في هذا الإطار. أما ألمانيا فتعزز استثمار تسعة مليارات يورو بحلول 2030، فيما خصصت كل من فرنسا والبرتغال سبعة مليارات يورو لهذه الغاية. وكرست بريطانيا 12 مليار جنيه إسترليني فيما خصصت اليابان والصين ثلاثة مليارات دولار ونحو 16 مليارات على التوالي للانتقال إلى تصنيع مرعى للبيئة، وفق شركة "أكستنتش".

وفي المحصلة "تعمل حاليا على قدرات إنتاجية عند 76 ميجاوات بينها 40 أعلن عنها العام الماضي"، وتستحوذ أستراليا على "نصف المشاريع الرئيسية"، وفق جيرو فاروجيو من شركة "ريستاد إنرجي".

وتحتل بلدان آسيا موقعا متقدما خصوصا اليابان التي تعمل على تصميم سفن لنقل الهيدروجين لتلبية حاجاتها الكبيرة، وكذلك كوريا الجنوبية وخصوصا الصين.

ويقول نيكولا مازوتشي من مؤسسة البحث الإستراتيجي "نظرا إلى حاجاتها توظف الصين كل طاقتها بينها الهيدروجين خصوصا على قطاع النقل".



بصمة الإنتاج الفرنسية مهمة

خطة تحفيز أردنية تهدد بارتفاع عجز الموازنة

وقدرت عمان إنفاقا حكوميا بقيمة 9.93 مليار دينار (14 مليار دولار)، مقارنة مع 9.36 مليار دينار (13.19 مليار دولار) معاد تقديرها من 2020، في محاولة لتمهيد الطريق لانتعاش النمو إلى 2.5 في المئة العام الحالي، بعد أن تسببت جائحة فايروس كورونا في أسوأ انكماش منذ عقود.

وتبلغ قيمة الإيرادات المتوقعة بحسب مشروع الموازنة الجديدة 7.8 مليار دينار (11.1 مليار دولار)، مقارنة مع 7.2 مليار دينار (10.1 مليار دولار) معاد تقديرها من 2020.

وتوقعت الحكومة انخفاض المنح الخارجية إلى 577 مليون دينار (813.5 مليون دولار) خلال العام الجاري، نزولا من 851 مليون دينار (1.19 مليار دولار) معاد تقديرها من 2020. وفي يناير الماضي، قدرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بنسبة 3 في المئة خلال 2020 ليكون أول انكماش اقتصادي منذ 3 عقود في الأردن.

سابق أنها زادت من قيمة النفقات نظرا لتداعيات الوباء على القطاعات المنتجة، لكن الموازنة لم تتضمن زيادات ضريبية جديدة خسبة إثارة الاحتقان الاجتماعي، فيما تستهدف الموازنة تسريع الإصلاحات المالية والضريبية التي تطلبها الجهات المانحة.

630
مليون دولار قيمة خطة التحفيز
للقطاعات الاقتصادية

ويتوقع الأردن ارتفاع الدين العام إلى 38 مليار دولار بنسبة 88.3 في المئة من الناتج المحلي. ومن المتوقع أيضا أن ينكمش اقتصاد البلاد بما يزيد عن 5.5 في المئة العام الجاري، وهو أسوأ انكماش في عقدين. وقبل أن تضرب الجائحة، أفسدت تقديرات صندوق النقد الدولي بان اقتصاد الأردن سينمو 2 في المئة.

يعرقل خطط إنعاش الاقتصاد ويزيد من الضغوط ويلفت خبراء إلى أن السلطات تستهدف شراء السلم الاجتماعي وحماية الشركات والوظائف غير أن حقيقة الوضع المالي لا تضمن هذه الأهداف.

وتتضمن الإجراءات، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوسيعها وتمديدتها، والمحافظة على فرص العمل القائمة في القطاع الخاص وتحفيز التوظيف والتخفيف من الآثار على قطاع النقل العام والأنشطة الاستثمارية.

وأضاف "ما زلنا في ذروة انتشار الوباء وفي وضع حرج وحساس للغاية.. مجموعة من الإجراءات والبرامج الصحية والمواطنة، والحفاظ على القدرة الاستيعابية لنظامنا الصحي الذي يتعرض لضغط شديد".

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوطات بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي جائحة كورونا عالميا، وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال 2020 مقارنة مع 2019. وكانت الحكومة الأردنية أوضحت في وقت